الصباح الاقتصادية
12
العدد 3775 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 4 صفر 1442 - الموافق 21 سبتمبر 2020
Monday 21 September 2020 - No.3775 - 13 th Year

استمراراً لسياسته التوسعية وتطوير خدماته الرقمية ووسائل الدفع الإلكترونية

البنك «الوطني - مصر» يطلق بطاقة «ميزة»

فى إطار سعيه الدائم لمواكبة أحدث التطورات فى وسائل الدفع الإلكترونية، قام بنك الكويت الوطني – مصر بتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي (EBC)، ويتضمن الاتفاق إطلاق البنك بطاقة «ميزة» المدفوعة مقدماً للمرتبات.

وقدقام بتوقيع البروتوكول من جانب البنك عمرو الألفى رئيس قطاعات الأعمال ومن جانب شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجى أحمد ربيع المدير التنفيذي للشركة.

وبهذه المناسبة قال ياسر الطيب نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك «يمثل إطلاق بطاقة ميزة إستمراراً لإستراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز باقة المنتجات المصرفية ودعم سعيه نحو تطوير ما يقدمه من خدمات مصرفية رقمية ومدفوعات إلكترونية متنوعة وذلك تماشياً مع السياسة العامة للدولة والبنك المركزي المصري فى هذا الصدد لدعم الشمول المالي ودمج فئات جديدة من العملاء والتجار فى المنظومة المصرفية للمساهمة في التحول إلي مجتمع أقل إعتماداً علي النقود و الإتجاه نحو الإقتصاد الرقمى كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030».

الطيب : نسعى لتحقيق التكامل بين منتجاتنا الرقمية والمجموعة الأم في الكويت

وأضاف الطيب « نسعى إلى تحفيز عملائنا على إستخدام قنواتنا الإلكترونية فى إتمام مدفوعاتهم ، ونواصل تطويرتلك القنوات بشكل مستمر بهدف إثراء التجربة المصرفية لعملائنا وبما يضمن تقديم خدمات متطورة تفى بكافة إحتياجاتهم فى إطار سعينا نحو تحقيق التكامل بين منتجات البنك والمجموعة الأم بالكويت بما يزيد من القدرة التنافسية للبنك ويعزز من مكانته بالسوق المصرى».

من جانبه قال عمرو الألفى «تمثل بطاقة ميزة حلقة جديدة فى سلسلة الخدمات الرقمية المتطورة للبنك، والتى نهدف من إطلاقها إلى تلبية إحتياجات كافة شرائح عملائنا من الأفراد والشركات على حد سواء ومن أبرز ما أطلقناه مؤخراً « خدمة NBK أون لاين للشركات » والتى حصلنا مؤخراً على موافقة البنك المركزي المصري على إطلاقها وكذلك خدمة « الوطني عبر الإنترنت –" Online Banking ، والتي تتيح للأفراد والشركات إنجاز الكثير من معاملاتهم المصرفية وإدارة أنشطتهم التجارية بطريقة سهلة وآمنة دون الحاجة لزيارة الفرع .

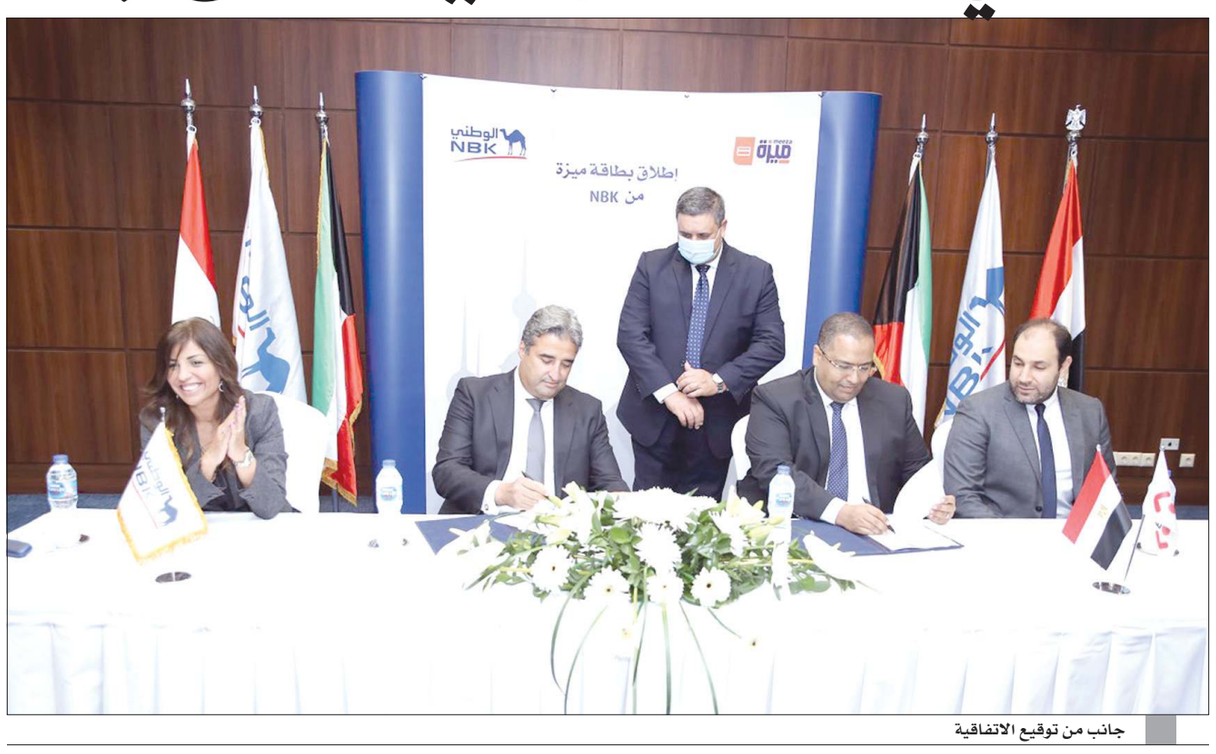

جانب من توقيع الاتفاقية

الألفي: حققنا طفرة بإقراض الأفراد والتمويل العقاري ونواصل انتشارنا الجغرافي

وأضاف الألفى « تستند كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية التى يقدمها البنك لعملائه سواء من الأفراد أو الشركات إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق وإحتياجات مختلف شرائح العملاء بهدف تقديم حلول تمويلية وخدمات مصرفية أكثر مرونة وموائمة لاحتياجاتهم».

وأكد الألفي حرص قطاع التجزئة المصرفية بالبنك على التوسع فى قروض الأفراد والتمويل العقارى حيث انعكست تلك الجهود على تحقيق طفرة بنمو القطاع بشكل كبير خلال الفترة الماضية بنحو 50% ليمثل نحو 20% من إجمالي محفظة البنك، وذلك في ظل سعى البنك إلى مواصلة إنتشاره الجغرافي بزيادة عدد الفروع من ناحية، وتطوير شبكة الفروع القائمة من ناحية آخرى.

نستهدف زيادة قدرتنا التنافسية وتعزيز مكانتنا بالسوق المصري

وتعليقاً على إطلاق البطاقة قالت سلمى أبو حسين رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك، «تعد البطاقة الجديدة إضافة لمنتجاتنا الرقمية وخطوة في طريق دعم خدماتنا الإلكترونية والرقمية، كما تمكنا اليوم بإطلاقنا للبطاقة ، من أن نصبح أحد البنوك الرئيسية فى مصر التى تقدم بطاقة دفع ذكية تحمل شعار شبكة الدفع الإلكترونى الوطنية « ميزة « والتى يتم إستخدامها من جانب الشركات لأغراض صرف رواتب العاملين بها «.

وأكدت أبوحسين على أن «ميزة» تتيح لمستخدميها القيام بجميع عمليات الشراء والسحب النقدي من خلال ماكينات الصرف الآلي وسداد فواتير الخدمات الحكومية المختلفة مما يقلص المعاملات النقدية إلى الحد الأدنى، وعلى خلاف بطاقات الخصم المباشر الآخرى فإن بطاقة « ميزة « لا ترتبط بحساب مصرفي، كما تتميز بمرونة كبيرة في إعادة شحن الأرصدة من خلال شركات الرواتب المختلفة.

اويمتلك بنك الكويت الوطني – مصر شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 53 فرعاً تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية. كما يعد أحد البنوك التى تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية من خلال فروع المعاملات الإسلامية. هذا ويمتلك البنك شبكة كبيرة من ماكينات الصراف الآلي التي تنتشر بأهم المناطق بالجمهورية لخدمة عملاءه على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

«أسواق المال» تواصل الارتقاء بمستوى خدماتها

سعياً من هيئة أسواق المال لتحقيق رؤيتها المتصلة بالريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني، والتي تتقاطع مع متطلبات التوجهات التنموية الحكومية بالتحول إلى مركز مالي إقليمي لاسيما علىً صعيد توفير بيئة استثمارية مواتية تمتلك مقومات جذب الاستثمارات الخارجية وتوطين المحلية، فقد جعلت من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من قبلها أداتها الرئيسة لتحقيق مستهدفاتها على هذا الصعيد، وذلك من خلال نهج خاص قوامه «تبسيط إجراءاتً تقديم الخدمة» و «تعزيز كفاءة أدائها» في الوقت ذاته.

فعلى صعيد تبسيط إجراءات العمل، قامت الهيئة خلال الأعوام القليلة الماضية بإحداث تطورات وتغييرات جذرية في آلية تقديم خدماتها، وتبسيط إجراءات التعامل معها، وتعزيز كفاءة أدائها عبر إجراءات عدة، كاختصار الدورة المستندية المطلوبة لأداء مختلف مهامها (تشريعية / تنظيمية / رقابية)، إضافة إلى الحد من المراسلات الورقية.

أما على صعيد «ميكنة الأعمال»، فقد حرصت الهيئة على إنفاذ رؤيتها المتوافقة مع التوجهات الحكومية بشأن ميكنة الأعمال وفق آلية تمكن من تيسير إجراءات العمل الداخلية، وتبسيط إجراءات التعامل معها خارجياً، وتعزيز ورفع كفاءة العمل في بيئة إلكترونية تساعد في تحسين بيئة الأعمال بصورة عامة. وقد تمكنت من إيجاد بيئة العمل الإلكترونية المطلوبة التي امتلكت مقومات السهولة والبساطة والدقة والمرونة والسرعة لإنجاز مختلف المهام المنوطة بها، حيث تم في هذا الإطار استخدام برامج تقنية حديثة كبرنامج التراسل الإلكتروني وغيره مما ساعد في تحديد تسلسل مراحل تنفيذ المهام الداخلية، إضافة إلى تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بكل منها، وكان إسهام الهيئة واضحاً في التحسن النوعي الذي شهده ترتيب دولة الكويت في مؤشرات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية (من المرتبة 97 من أصل 190 دولة في عام 2017 إلى المرتبة 51 أواخر عام 2019 وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي).

كما اعتمدت الهيئة أدوات تقنية لتقديم تلك الخدماتً لجمهور المعنيين بها، توجتها بإطلاق بوابة إلكترونية شكلت منصة جامعة لكل الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الهيئة للجهات المشمولة برقابتها، بدءاً بالخدمات المتصلة بالمهام البريدية والمراسلات، وتقديم طلبات تتبع كتب اللائحة التنفيذية، والتأشير في سجل الهيئة، وصولاً إلى تقديم تقارير الحوكمة وخدمات قانونية وخدمات الإدراج وأنشطة التراخيص والتسجيل بما في ذلك الخدمات المتصلة بالوظائف واجبة التسجيل. وبالمحصلة، فقد أحدثت تلك البوابة نقلة نوعية على صعيد تعزيز تواصل الهيئة مع المعنيين بخدماتها، وعلى صعيد تسريع الدورة المستندية حيث أتاحت إمكانية تقديم طلبات الحصول على تلك الخدمات، ودفع الرسوم المترتبة عليها، وإرفاق المستندات والوثائق المطلوبة دون الحاجة لمراجعة الهيئة بصفة شخصية تيسيراً لهم وتوفيراً لجهدهم ووقتهم. ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التحول لتأدية الخدمات إلكترونياً قد ساعد على سبيل المثال في تقليص الفترة المطلوبة للبت في طلبات الترشيح للوظائف والمناصب واجبة التسجيل من ثلاثين يوم عمل إلى فترة تتراوح بين خمسة وسبعة أيامً عمل لا أكثر.

ولإنجاح توجه الهيئة للارتقاء بمستوى خدماتها، كان لابد لها من توفير بيئة داخلية مهيئة ومنظمة ومواتية تمتلك أدوات الوصول لتلك التوجهات، حيث تبنت هدفاً رئيسياً في إستراتيجيتها لتطوير بنائها المؤسسي وتنمية رأس مالها البشري، وتطوير بيئة عملها والوصول إلى إدارة مثلى لمواردها البشرية والمالية، وتعزيز حوكمتها الداخلية، وإدارة مخاطرها التشغيلية، وتطوير بيئتها التقنية، إضافة إلى غرس الثقافة القانونية ومبادئ الهيئة الإستراتيجية لدى موظفيها.

وفي إطار ذي صلة، تقوم الهيئة بتطويرً أدلة إجراءات أعمالها بأسلوب ممنهج ووفق أفضل الممارسات، كما يتم رصد أداء هذه الإجراءات من خلال مؤشرات أداء نوعية وكمية وذلك للوقوف على مدى كفاءة وفعالية إجراءات عمل الوحدات التنظيمية في تحقيق أهدافها، كما قامت بتنظيم صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاعاتها والتفويض فيها من خلال إسناد وتفويض سلطة الاعتماد النهائي للمستويات الإدارية المختصة بما يضمن سرعة إنجاز أعمال الهيئة وكفاءة وفاعلية أداء إجراءاتها.

و أخيراً، بالرغم من النجاحات المتحققة على صعيد تحسين الخدمات المقدمة للمعنيين بأنشطة الهيئة و التي كانت نتاج تحسين بيئة عملها الداخلية، فإن الهيئة لم تقف عند حدود ما تحقق حيث تبنت مؤخرا توجهات إستراتيجية عدة على هذا الصعيد، كبرنامجها للتحول الرقمي الهادف لتطوير نماذج أعمالها التشغيلية والارتقاء بكفاءة عملها المؤسسي بما ينسجم و يخدم الرؤية التنموية «الكويت 2035» التي تضمنت «رقمنة المزيد من العمليات و الخدمات لتحسين تجربة المستخدمين و تحسين ترتيب الدولة في بعض المؤشرات العالمية كمؤشر سهولة ممارسة الأعمال و مؤشر المشاركة الإلكترونية بهدف تحسين كفاءة و جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين سواء داخل القطاع الحكومي أو خارجه»، كما تبنت مشروعاً آخر لتخطيط مواردها المؤسسية بهدف تطوير نظمها المالية و الإدارية و التقنية من خلال تطبيق أحدث الأنظمة الآلية و الممارسات الرائدة في سوق العمل بما يساعد على مواكبة آخر التطورات في هذا المجال.

هيئة أسواق المال

«العام» يرتفع 57 نقطة

مؤشرات البورصة تستهل تعاملاتها الأسبوعية باللون الأخضر

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 57 نقطة ليبلغ مستوى 5504ر16 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر05 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 429ر5 مليون سهم تمت عبر 14261 صفقة نقدية بقيمة بلغت 52ر5 مليون دينار كويتي (نحو 183ر75 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 40ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4372ر93 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر93 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 331ر3 مليون سهم تمت عبر 8444 صفقة نقدية بقيمة 17 مليون دينار (نحو 59ر5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 65ر2 نقطة ليبلغ مستوى 6075ر11 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر09 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 98ر2 مليون سهم تمت عبر 5817 صفقة بقيمة 35ر5 مليون دينار (نحو 124ر2 مليون دولار).

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

بدوره ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 44ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4417ر49 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 279ر9 مليون سهم تمت عبر 6354 صفقة نقدية بقيمة 14 مليون دينار (نحو 49 مليون دولار).

وكانت شركات (ثريا) و(المستثمرون) و(المنار) و(أموال) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (المستثمرون) و(أعيان) و(بتروجلف) و(خليج ب) الأكثر تداولا في حين كانت شركات (بيان) و(وربة ت) و(وطنية د ق) و(رمال) الأكثر انخفاضا.

بنك برقان يعلن الفائزين بسحب «حساب يومي»

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5،000 د.ك.

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

سعود محمد سعود الحميدان

منال محمد سرحان

محمد عبدالله علي

فيصل فالح عايد السبيعي

محمد عايد الصلبي

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب "يومي" للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125،000 دينار كويتي. وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.